

واقع المؤسسات الصغيرة النشطة في مجال المنتجات شبه طبية (مؤسسة SARL IDCM نموذجاً)

The reality of small enterprises active in the field of semi-medical products (SARL IDCM organization model)

أ. قاضي فاطمة الزهراء	أ. سعيداني محمد	نوار ناصر حسان ⁽¹⁾
تدقيق ومراقبة التسيير جامعة الجزائر 3	اقتصاد كمي جامعة زيان عاشور بالجلفة	محاسبة وحماية معمة جامعة زيان عاشور بالجلفة
Email : kdz.8957@ymail.com	Email : saimoh.dj@gmail.com	ncrnouara@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018/05/24؛ تاريخ المراجعة : 2018/08/13؛ تاريخ القبول : 2018/09/02

المخلص: بالرغم من الخلاف القائم بين الباحثين حول تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تحتل حيز كبيراً ومهماً في النشاط الاقتصادي، لقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة وذلك نظراً للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، وهذا نتيجة الخصائص التي تميزها دون غيرها مثل انخفاض رأس مال المستثمر وتمتعها بالمرونة وكذا توزيعها الجغرافي. نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد والناجمة عن الانخفاض المستمر لأسعار البترول، عملت الجزائر على غرار دول العالم إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات التي تساهم في تهئية الأرضية اللازمة لتطوير هذه الأخيرة، ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة لا تزال هذه الأخيرة تعاني جملة من المشاكل والمعوقات التي تحد من توسعها وتطورها، فالمؤسسات التي تنشط في مجال المنتجات شبه طبية غير قادرة على الاستمرار في النشاط نتيجة الصعوبات التي تعاني منها في مجال تسويق بضاعتها والتي لا يمكن تسويقها إلا للمستشفيات العمومية لكن الأزمة الاقتصادية والتي نتج عنها اتباع سياسية التقشف أدت إلى تخلي وزارة الصحة عن شراء مثل هذه المنتجات، وهذا ما أكدته الدراسة التي كانت على المؤسسة SARL IDCM التي تنشط في هذا المجال. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجات شبه الطبية.

تصنيف JEL : m1 , m 11

Abstract: Despite the differences among researchers on defining a common definition of small and medium enterprises, they occupy a large and an important role in the economic activity. The interest of small and medium enterprises in most countries of the world, whether developed or backward, has increased due to the role played by these institutions in achieving the economic development and diversification. This is the result of the characteristics that distinguish them from others, such as the low capital of the investor and their flexibility and geographical distribution.

As a result of the economic crisis affecting the country resulting from the continuous decline in oil prices, Algeria, along with many other countries, have supported small and medium enterprises through a set of procedures and mechanisms that contribute to the development of the latter. However, Algeria still suffers from a number of problems and obstacles that limit its expansion and development despite all the efforts. For instance, institutions that are active in the field of paramedical products are unable to continue their activities due to difficulties in marketing their goods that cannot be marketed only to public hospitals even though the economic crisis resulted in an austerity policy led to the abandonment of the Ministry of Health to buy such products, This is confirmed by the study that was on the institution SARL IDCM, which is active in this area.

Keywords: small and medium Foundation, Semi-medical products.

Jel Classification Codes : m1 , m 11

¹ : المرسل: نوار ناصر حسان ، ncrnouara@gmail.com

مقدمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر البديل الأقوى والخيار الاستراتيجي للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية، فلقد صارت تلعب دوراً هاماً في تحقيق متطلبات التنمية وهذا نظراً لإمكانية توزيعها على كافة أقطار البلد والجمع بين مختلف الميادين الإنتاجية والتجارية والخدمية، مما جعلها تمثل قوة بديلة يمكن بواسطتها تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشغل الشاغل لمختلف الاقتصاديين والسياسيين والباحثين في الجزائر، لأن هذا النوع من المؤسسات أصبح من القضايا الهامة الداعمة للاقتصاد من كل جوانبه لأنه يتم عبرها استغلال ثروات البلد وطاقاته المادية والمعنوية في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول.

ومما سبق تتمثل إشكالية ورقتنا البحثية في ما يلي:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية؟

وستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى:

✓ المحور الأول: الإطار الفكري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ المحور الثاني: مؤسسة SARL IDCM نموذجاً

المحور الأول: الإطار الفكري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنستعرض في المحور الأول الإطار الفكري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي من خلاله نتبع مفهومها على المستوى الدولي والوطني، كما نتطرق إلى أهميتها ومختلف أشكالها.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

في البداية سنقدم بعض المفاهيم الدولية والوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ به كل دول العالم. وفيما يلي نذكر بعض التعاريف الأكثر انتشاراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دولياً ووطنياً:

1-1- تعريف الاتحاد الأوروبي: في حين في الاتحاد الأوروبي و استناداً إلى التصريح مجلس الاتحاد الأوروبي

لا يمكن إعطاء تعريف عام للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، لأن المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمال المشتغلين لا يتجاوز 500 عامل على أن يصل حجم الاستثمار 75 وحدة نقدية أو أقل (يوسف قريشي، 2005، ص: 20).

1-2-تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يميز هذا الأخير عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي (خلخ عثمان، 2004، ص11):

- ✓ **المؤسسة المصغرة:** تشترط أن يكون عدد موظفيها اقل من 10 وإجمالي أصولها اقل من 100000 دولار أمريكي، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية؛
- ✓ **المؤسسة الصغيرة:** هي التي تضم اقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها اقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات؛
- ✓ **المؤسسة المتوسطة:** يبلغ عدد موظفيها اقل من 300 موظف أما أصولها فهي اقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات.

1-3-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمد المشرع الجزائري على عدة عناصر في تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الحصيلة السنوية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 8، العدد 02، 2017 ص06).

وتم الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة على النحو التالي:

الجدول رقم (01): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (الوحدة مليون دج)

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
المؤسسة الصغيرة جدا	01	09	اقل من 40		لا يتجاوز 20	
المؤسسة الصغيرة	10	49	لا يتجاوز 400		لا يتجاوز 200	
المؤسسة المتوسطة	50	250	400	4 ملايين	200	مليار

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 8، العدد 02، 11 يناير، 2017، ص06.

1-4-تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار SMES for IFRS

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار SMES for IFRS على انها المؤسسة التي لا تخضع للمساءلة العامة، وكذلك التي تصدر قوائم مالية ذات استخدام عام للمستخدمين الخارجيين (خالد جمال الجعارات، 2017، ص794)

2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

- ✓ ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولعائلته؛
- ✓ إشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص؛

- ✓ تسمح له بتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية؛
 - ✓ تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي؛
 - ✓ تشجيعها يساعد على زيادة حدة المنافسة وبالتالي تحسين جودة المنتجات؛
 - ✓ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية؛
 - ✓ تعتبر المكون الأساسي في هيكل الإنتاج والاقتصاد في بلاد العالم؛
 - ✓ تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع وتساهم في إعداد العمالة الماهرة نتيجة الخبرة؛
 - ✓ استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات؛
- تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع نتيجة انتشاره في مناطق جغرافية مختلفة (محمد هيكل ، 2003، ص 13-14).

- ✓ رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ محاربة أنماط السلوك الاجتماعية الغير سوية مثل البطالة؛
- ✓ تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي (أي اعتماد على مصادر تمويل وطنية غير الوطنية)؛

تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال من خلال خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد (فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، 2005، ص ص76-77).

ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأركانها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أركان تقوم عليها كما تتميز هذه المؤسسات بخصائص عديدة تتمثل في ما يلي:

1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي أهم الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (محمد هيكل، 2003، ص ص 20-21).

- ✓ حجمها صغير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ولا تحتاج إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطها؛
- ✓ لا تحتاج إلى تمويل كبير؛
- ✓ تعتمد على تكنولوجيا بسيطة نسبياً عند بدايتها؛
- ✓ مساهمتها في توفير فرص العمل للشباب؛
- ✓ تساعد على خلق التوازن بين الحضر والريف؛
- ✓ تقدم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق؛
- ✓ استقلال الأداء وتتميز بالجمع بين الإدارة والملكية أفراد وشركاء؛
- ✓ تفي باحتياجات المؤسسات الكبرى مثل قطع الغيار أو منتجات وسيطية؛
- ✓ تتميز بدرجة عالية من المرونة نتيجة صغر حجمها ودرجة المخاطرة فيها ليست كبيرة.

2- أركان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أركان أي مشروع أو مؤسسة في ما يلي: (محمد هيكل، 2003، ص ص 23-24).

1-2- الركن التنظيمي: يقصد به الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الخريطة التنظيمية الإدارية والذي من خلاله تحدد السلطات والمسؤوليات؛

2-2- الركن الشرعي: يعني أن المشروع يجب أن لا يخالف القانون الساري في المجتمع ويشمل ما يلي:

✓ **العقد:** والذي يمثل ذلك الاتفاق بين طرفين (صاحب المشروع مع القائم بالتمويل أو الشركاء)؛

✓ **القانون:** وهي القواعد التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتأسيس إدارة المشروع؛

✓ **لائحة نظام العمل:** وهذه اللائحة يضعها صاحب المؤسسة (المشروع) والتي تحدد العمل (حقوق وواجبات ومختلف العلاقات التنظيمية بين العاملين).

2-3- الركن المادي: ويقصد به الموارد المادية وتشمل رأس المال اللازم لشراء الآلات والمعدات ومستلزمات إدارة الإنتاج وكذا مكان إقامة المشروع؛

2-4- الركن البشري: وهو عبارة عن الموارد البشرية وتشمل صاحب المشروع والقوى العاملة اللازمة لإدارة عمليات الإنتاج؛

بالإضافة لما سبق يمكننا إضافة **الركن المالي** حيث انه من الأركان التي لا يمكن أن يقوم أي مشروع بدونها.

ثالثاً: معايير وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على معايير عديدة مما يجعلها تأخذ اشكال مختلفة سنستعرض اهمها في ما يلي:

1- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيارين هما:

1-1- المعايير النوعية

فيما يلي أهم المعايير النوعية:

✓ **معيار المسؤولية والملكية:** من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص، والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية؛ ولهذا فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتق مالكها مباشرة وحده، وهو الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، وتنظيم العمل، وكذلك التسويق، والتوظيف، وتمويل المؤسسة؛

✓ **معيار محدودية السوق:** تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، حيث أن سيطرة هذه المؤسسات على السوق محدودة لصغر حجمها؛

✓ **معيار طبيعة النشاط:** إن طبيعة النشاط الممارس هو الذي قد يحدد حجم المؤسسة، فبعض أنواع الصناعات الخفيفة لا يتطلب حجماً كبيراً من رؤوس الأموال، ولا عدداً كبيراً من اليد العاملة، كالصناعات

الحرفية والتقليدية التي يكف يسير عملها ورشة صغيرة، كما توجد صناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة وآلات ومعدات استثمارية ضخمة، كما هو الحال في صناعات السيارات و الصناعات البترولية (شعيب أتشي، 2008، ص ص 09-10).

✓ **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالباً ما يكون رأسمالها كبيراً مقارنة مع شركات الأفراد؛

✓ **المعيار التنظيمي:** تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقاً لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاقاً لإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- المحلية إلى حد كبير؛
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل (السعيد بريش، 2007، ص 64).

1-2-المعايير الكمية

فيما يلي أهم المعايير الكمية:

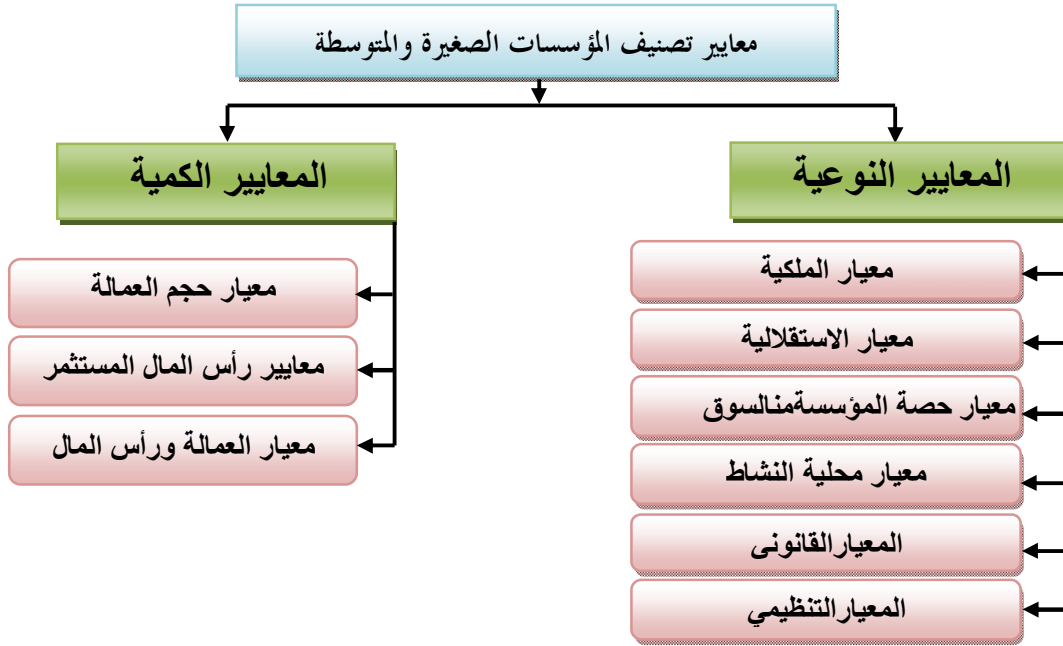
✓ **معيار حجم العمالة:** يعد من أكثر المعايير شيوعاً في الاستخدام نظراً لما يتميز به من سهولة في القياس والثبات النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول حيث يتم نشرها دورياً وبصفة مستمرة؛

✓ **معايير رأس المال المستثمر:** يعتبر أحد أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين الصناعات الكبيرة والصغيرة بحيث إذا كان رأس المال المستثمر كبير عدت المؤسسة كبيرة والعكس مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة (فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، 2005، ص 50)؛

معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج): يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم الاعتماد على كل من العاملين ورأس المال، والجمع بينهما يقلل من الانتقادات، إلا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور، فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمار، يؤدي إلى رفض بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن توظف أعداداً جديدة من العمال، رغم حاجتها إليهم (شعيب أتشي، 2008، ص 08).

والشكل الموالي يوضح أهم معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على المعطيات السابقة.

2- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها هذه المعايير نذكرها فيما يلي:

2-1- تصنيفها حسب القانون التجاري

يمكن تصنيفها حسب القانون التجاري إلى ما يلي: (عمار عمورة، 2000، ص ص: 35-36).

2-1-1- شركات الأشخاص

تقوم شركات الأشخاص في تكوينها على شخصية شركائها نظراً للتعارف القائم بينهم والثقة التي تربط بعضهم بعضاً، وتربطهم عادة رابطة القرابة أو رابطة امتحان الأعمال التجارية، فتقوم على الاعتبار الشخصي لذلك أطلق عليها شركة الأشخاص وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي:

- **شركة التضامن:** في هذا النوع من الشركات يسال الشركاء جميعاً عن ديون الشركة، بمعنى آخر أن ذمته المالية غير مستقلة عن الذمة المالية للشركة؛

- **شركة المحاصة:** وهي شركة معدومة الشخصية المعنوية وليس لها اسم خاص بها أو موطن أو جنسية كما ليس لها رأس مال، فهي عقد لا ينشئ عنه شخص معنوي ويترتب عليه حقوق والتزامات فيما بين الشركاء دون أن تظهر الشركة للغير كشخص معنوي، وهي شركة تعتبر تجارية أو مدنية تبعاً للغرض الذي قامت الشركة لأجله؛

-شركة التوصية البسيطة: وتتضمن نوعين من الشركاء وهم الشركاء المتضامنين ويسال كل منهم عن دوين الشركة مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة كما هو الحال بالنسبة للشركاء جميع في شركة التضامن، والشركاء الموصون يسال كل واحد منهم عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس مالها.

2-1-2-شركة الأموال

هي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي، ولا تهتم بالاعتبار الشخصي للشريك، إن قيام شركة الأموال على الاعتبار المالي يجعلها نقيض شركة الأشخاص التي تعطي الأهمية للشخص الشريك، وتضم ما يلي:

-شركة المساهمة: شركة يتم فيها قسمة رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ويسال كل شريك عن ديون الشركة بمقدار مساهمته في رأس مالها؛

-شركة التوصية بالأسهم: هي عبارة عن شركة تضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين وشركة مساهمة بالنسبة للشركاء حملة الأسهم.

-الشركة ذات الطبيعة المختلطة

وأما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فهي مزيج من شركات الأشخاص وشركات الأموال؛

2-2-تصنيفها حسب طبيعة الإنتاج

يتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تخصص في إنتاجها كل مؤسسة كما يلي: (خلف عثمان، 2004، ص 35-36).

-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية أهمها

المنتجات الغذائية ومنتجات الجلود والأحذية والنسيج وتحويل المنتجات الفلاحية؛

-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: وهذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطة

والتحويلية مثل تحويل المعادن وصناعة مواد البناء؛

-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن الصناعات السابقة،

احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي

قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا

المجال.

2-3-تصنيفها على أساس توجهها

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه إلى:

-المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها المنزل، وتستخدم في العمل الأيدي

العاملة العائلية ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة. حيث

يلعب فيها الكيان العائلي دوراً إدارياً ومالياً ورقابياً مؤثراً على العمليات الحالية والمستقبلية للشركة (عمرو علاء

الدين زيدان، 2005، ص 212).

وتعد المحافظة على مثل هذا النوع واحدة من أصعب الأعمال الإدارية لما يواجهها من تحديات باستمرار (جون وارد، 2004، ص 18).

- **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطع لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري، وقد تلجأ أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المتزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا وتتم عملية التسويق ببساطة.

- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، ومراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومن ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى (خلف عثمان، 2004، ص ص 32-34).

2-4- تصنيفها على أساس أسلوب تنظيم العمل

تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث تفرق بين نوعين من المؤسسات: (خلف عثمان، 2004، ص ص: 34-35).

- **المؤسسات الغير مصنعية:** يجمع هذا النوع من المؤسسات بين النظام العائلي والنظام الحرفي إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبق يحتفظ بأهميته في الاقتصاديات الحديثة.

أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبق دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن. نميز في نطاق الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المتزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل والإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي من مكان لآخر خارج المنزل؛

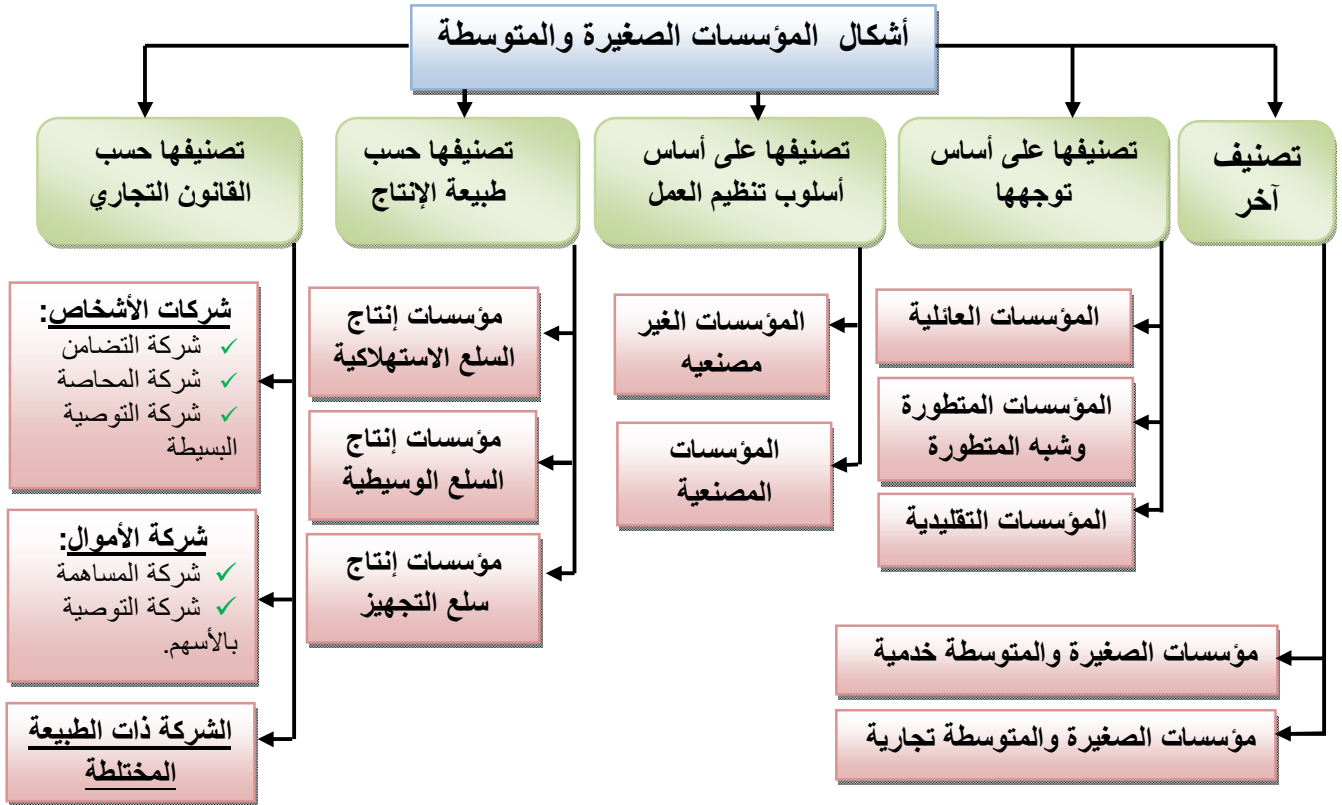
- **المؤسسات المصنعية:** يجمع هذا الصنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة ويتميز عن الصنف السابق من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية وباستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

بالإضافة لما سبق يمكن إضافة نوعين آخرين وهما: (محمد هيكل، 2003، ص 22).

- **مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمية:** وهي التي تقدم لعملائها خدمات مثل: الاستشارات الطبية أو الهندسية أو الإدارية... الخ؛

—مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارية: وهي التي تقوم بعملية شراء للسلع ثم تقوم ببيعها أو تعبئتها وتغليفها ثم يبيعها بهدف الحصول على ربح.
والشكل الموالي يوضح مختلف اشكال المؤسسات الصغيرة والمختلفة:

الشكل رقم (02): اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المحور الثاني: مؤسسة SARLIDCM نموذجاً

يخص هذا المحور مؤسسة صغيرة وهي مؤسسة SARL IDCM والتي تنشط في مجال بيع المنتجات الشبه طبية، وعليه سنقوم بالتعريف بالمؤسسة وبضاعتها بالإضافة الى اهم معوقاتها.

أولاً: تقديم عام لمؤسسة SARLIDCM

تعتبر مؤسسة SARL IDCM من بين المؤسسات الصغيرة جداً، وهي مؤسسة حديثة النشأة حيث أنشئت المؤسسة بتاريخ 19 فيفري 2014 براس مال قدره 450000 دج، ثم رفعت من راس مالها ليلبلغ سنة 2015 15000000 دج، ويقع عنوانها بطريق صاولة رقم 05 درارية بالجزائر العاصمة، توظف المؤسسة عامل واحد فقط، ويقوم عمل المؤسسة على بيع بعض الأنواع من المنتجات الشبه طبية والتي تتحصل عليها من خلال الاستيراد.

الشكل رقم (03): البطاقة التقنية لمؤسسة SARL IDCM

تاريخ التأسيس: 2014/02/19
التسمية: SARL IDCM.
المقر الاجتماعي: الطريق الوطني رقم 05 درارية الجزائر العاصمة.
نوع النشاط: بيع المنتجات الشبه طبية.
عدد العمال: 01 عامل.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

ثانياً: منتجات مؤسسة SARL IDCM وخصائصها

يوضح الجدول الموالي اهم انواع البضاعة التي تبيعها مؤسسة SARL IDCM والتي تستوردها من

الخارج:

الجدول رقم (02): مبيعات مؤسسة SARL IDCM وخصائصها

رمز البضاعة	صورة البضاعة	اسم البضاعة
X-RII		Luxurious X-ray film illuminator
X-RIII		Luxurious X-ray film illuminator
KL031-1		ABS hospital beds
KL075700		Luxury baby crip
KL820501S		Stainless steel Examination table
KL7050PS-2		Dressing trolley

ABS bedside cabinet		KLS004
Emergency cart		KL-ET850
Anesthesia cart		KL-AT850
Dressing trolley		KL-SPT720F
Dressing trolley		KL-SPT720A
Patient trolley ABS		KLB038-1
Movable over bed table		HSOBT001
Aspirator		DFX-23C.III
Shadowless operation lamp		KL01L.II

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على معلومات مؤسسة SARL IDCM

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان المؤسسة تقوم باستيراد انواع مختلفة من المنتجات الشبه طبية بهدف اعادة بيعها للمؤسسات الاستشفائية الوطنية والتي تعتبره المؤسسة الزبون الوحيد الذي يمكن ان يشتري بضاعتها.

ثانياً: حساب النتائج لمؤسسة SARL IDCM

في ما يلي حساب النتائج لمؤسسة SARL IDCM لدورتين متتاليتين وهما 2013-2014 ودورة 2014-2015، ومن خلال تتبعنا لتاريخ انشاء المؤسسة نجد انها انشأت في 19 فيفري 2014 وعليه فتاريخ اعداد القوائم المالية للمؤسسة سيكون ابتداء من تاريخ 19 فيفري 2014 للدورة الاولى، اما باقي الدورات فيكون من الفاتح جانفي الى الواحد والثلاثون من شهر ديسمبر لكل سنة، وفي ما يلي هذه الجداول:

الجدول رقم (03): حساب النتائج لمؤسسة SARL IDCM للفترة ما بين 2014/02/19 الى

2014/12/31

LIBELLE	2014	2013
Ventes et produits annexes		
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		
Achats consommés		
Services extérieurs et autres consommations	-3 171 278,94	
II-CONSOMMATION DE 'EXERCICE	-3 171 278,94	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	-3 171 278,94	
Charges de personnel	-772 112,00	
Impôts, taxes et versements assimilés		
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-3 943 390,94	
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	-675,00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	-3 944 065,94	
Produits financiers		
Charges financières		
VI-RESULTAT FINANCIER		
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	-3 944 065,94	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-3 944 065,94	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-3 944 065,94	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		

Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-3 944 065,94	

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ان استهلاكات المؤسسة مرتفعة مع غياب المبيعات جعل النتيجة الصافية للمؤسسة سالبة (خسارة) وهذا لان المؤسسة في لاتزال في بداية نشاطها.

الجدول رقم (04): حساب النتائج لمؤسسة SARL IDCM للفترة ما بين 2015/01/01 الى 2015/12/31

LIBELLE	2015	2014
Ventes et produits annexes		
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		
Achats consommés		
Services extérieurs et autres consommations	-1 936 117,00	-3 171 278,94
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-1 936 117,00	-3 171 278,94
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	-1 936 117,00	-3 171 278,94
Charges de personnel		-772 112,00
Impôts, taxes et versements assimilés	-324,00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-1 936 441,00	-3 943 390,94
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	-6 109,45	-675,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	-1 942 550,45	-3 944 065,94
Produits financiers		
Charges financières		
VI-RESULTAT FINANCIER		
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	-1 942 550,45	-3 944 065,94
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 942 550,45	-3 944 065,94
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 942 550,45	-3 944 065,94
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		

Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-1 942 550,45	-3 944 065,94

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (04) المتعلق بحساب النتائج للمؤسسة يوضح مختلف استهلاكات المؤسسة ومبيعاتها وكذا نتيجتها الصافية، ومن خلال ما لاحظناه في الجدول نجد ان المؤسسة ليست لها مبيعات في الفترة كما ان استهلاكاتها مرتفعة مما جعل النتيجة الصافية للمؤسسة سالبة (خسارة).

الجدول رقم (05): حساب النتائج لمؤسسة SARL IDCM للفترة ما بين 2016/01/01 الى

2016/12/31

LIBELLE	2016	2015
Ventes et produits annexes		
Variation stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		
Achats consommés		
	-2 098	-1 936
Services extérieurs et autres consommations	201,23	117,00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-2 098	-1 936
	201,23	117,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	-2 098	-1 936
	201,23	117,00
Charges de personnel	-743 936,00	
Impôts, taxes et versements assimilés	-11 653,25	-324,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-2 853	-1 936
	790,48	441,00
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	-37 739,00	-6 109,45
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	-2 891	-1 942
	529,48	550,45
Produits financiers		
Charges financières		
VI-RESULTAT FINANCIER		
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	-2 891	-1 942
	529,48	550,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		

TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 891	-1 942
	529,48	550,45
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 891	-1 942
	529,48	550,45
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 891	-1 942
	529,48	550,45

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (05) المتعلق بحساب النتائج للمؤسسة يوضح مختلف استهلاكات المؤسسة ومبيعاتها وكذا نتيجتها الصافية، ومن خلال ما لاحظناه في الجدول نجد ان المؤسسة ليست لها مبيعات في الفترة كما ان استهلاكاتها ارتفعت عن استهلاكات السنة الماضية مما جعل النتيجة الصافية للمؤسسة سالبة (خسارة)، ويعود هذا لغياب سوق تسوق فيه المؤسسة بضاعتها باعتبارها بضاعة من المنتجات شبه طبية والتي لا يمكن ان تسوقها المؤسسة الا الى المؤسسة العمومية الاستشفائية (المستشفيات)، وبما ان الدولة الجزائرية تعاني من ازمة اقتصادية اتبعت سياسة التقشف والتي نتج عنها التخلي عن شراء العديد من المنتجات منها بضاعة هذه المؤسسة.

الخاتمة:

بالرغم من عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الباحثين والاقتصادي إلا أنهم يتفقون على أهميتها ودورها على المستوى الاقتصادي باعتبارها احد أهم مصادر التنوع الاقتصادي وتنميته، كل هذا أدى إلى زيادات الاهتمام بها وانتشارها في اغلب الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة. ومن خلال هذه الورقة البحثية والتي كانت على احد المؤسسات التي تنشط في بيع المنتجات شبه طبية نجد ان هذه النوع من المؤسسات يعاني من صعوبة كبيرة في توزيع بضاعتها من المنتجات الشبه طبية بسبب غياب سوق فعلي تبيع فيه المؤسسة بضاعتها، لأنه كما اسلفنا سابقا لا يمكن لمؤسسة SARL IDCM من بيع بضاعتها الا الى الدولة متمثلة في المؤسسات الاستشفائية (المستشفيات) وبسبب الازمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض اسعار البترول غيرت الدولة من استراتيجيتها واتبعت سياسة التقشف التي نتج عنها تخلى الدولة عن شراء العديد من المنتجات منها الشبه طبية، وكل هذا سيؤدي في نهاية المطاف الى افلاس هذا النوع من المؤسسات لأنه كما تتبعنا في نتائج المؤسسة وجدنا ان استهلاكات المؤسسة متزايدة مع غياب المبيعات ادى الى نتائج سالبة (خسارة) خلال كل الفترات وهذا ما يجعل المؤسسة تتخلى على هذا النوع من النشاط، وعليه من الضروري على الدولة الجزائرية تشجيع هذا النوع من المؤسسات من خلال البحث لها عن اسواق اخرى تبيع فيه بضاعتها لضمان بقاء هذا النوع من المؤسسات.

قائمة المراجع:

- 1) يوسف قريشي، 2005، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تسيير، جامعة الجزائر.
- 2) لخلف عثمان، 2004، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 8، العدد 02، 11 يناير.
- 4) خالد جمال الجعارات، 2017، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5) محمد هيكل، 2003، مهارات المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر.
- 6) فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، 2005، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- 7) شعيب أتشي، 2008، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 8) السعيد بريش، نوفمبر 2007، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 9) عمار عمورة، 2000، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 10) عمرو علاء الدين زيدان، 2005، مراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- 11) جون وارد، 2004، الشركات العائلية الازدهار والانهيار، إصدارات بيمك، القاهرة، مصر.